المقدمة العامة

أصبح تعريف الدولة الحديثة مقرونا بمصطلح أساسي، ألا وهو الميزانية العامة للدولة، حيث إن تحول دور الدولة من الدولة الحارسة، التي تتولى شؤون الأمن والدفاع والعدالة، إلى الدولة المتدخلة في جميع الميادين، لاسيما الميدان الاقتصادي والاجتماعي، أصبح يتطلب منها البحث عن مصادر مختلفة لمواجهة النفقات الناتجة عن تدخلها في جميع الميادين.

وتعتبر الميزانية وثيقة تضم جميع الإيرادات والنفقات المتعلقة بالمصالح العمومية والتي يحكمها في الجزائر القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، والذي ينص على أن ميزانية الدولة يجب أن تتضمن تقدير لكل الإيرادات من جهة، وجميع النفقات المتوقعة من جهة أخرى.

أهمية البحث

فبمجرد تطور مهام الدولة، وللأهمية الاقتصادية والاجتماعية للميزانية العامة وللمحافظة على الاستعمال الحسن للمال العام، أصبحت الحاجة إلى جهاز رقابي أمر ضروري، وذلك بوضع مجموعة من الإجراءات والقواعد الرقابية التي تلزم الحكومة بتنفيذ الميزانية العامة وفقا لما رسمته لها السلطة التشريعية، كما تعتبر الرقابة المرحلة الأخيرة لمنهجية الميزانية العامة.

ويوجد عدة أنواع من الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، فمن حيث زمن تأديتها هناك رقابة قبلية ورقابة أثناء التنفيذ ورقابة بعدية، ومن حيث الجهة التي تقوم بها هناك رقابة إدارية ورقابة خارجية، ومن حيث طبيعتها هناك رقابة مادية ورقابة محاسبية.

وتعد الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من أهم أنواع الرقابة، وذلك لأنها تمارس قبل الشروع في تنفيذ الميزانية العامة، فهي رقابة وقائية بحيث يهدف عملها إلى تجنب الوقوع في الخطأ، والقضاء على العمل غير المشروع قبل حدوثه.

وتمثل الرقابة القبلية الجزء الأكبر والأهم من الرقابة الإدارية، وتكمن مهمتها عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا للقواعد والتنظيمات المالية المعمول بها.

دوافع أو مبررات اختيار الموضوع

ولقد تم اختيار موضوع الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة، دون غيرها من الأصناف المختلفة للرقابة، لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية يمكن ذكرها في النقاط الموالية:

- المبررات الموضوعية

تتمثل المبررات الموضوعية لاختيار موضوع الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة فيما يلي:

- الأهمية البالغة للميزانية العامة خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
- نقص تقارير الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر.
- أهمية الرقابة القبلية ودورها الفعال في الحفاظ على المال العام.
- ضرورة تطوير أجهزة الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية للحد من الانحرافات في تسيير الأموال العمومية.

- المبررات الذاتية

تتمثل المبررات الذاتية لاختيار موضوع الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة فيما يلي:

- الرغبة في التعمق في مفاهيم الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة.
- ظاهرة اختلاس الأموال العمومية المنتشرة كل يوم تقريبا.
- الرغبة في التعرف على الأعوان المكلفين بالرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية.
- الرغبة بالعمل في مجال الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة.

أهداف البحث

من خلال دراسة هذا الموضوع يمكن تحقيق الأهداف الموالية:

- تحديد مفهوم الميزانية العامة ومراحل إعدادها.
- تحديد كيفية تنفيذ الميزانية العامة والأعوان المكلفون بتنفيذها.
- توضيح مفهوم الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة، وتبيين أنواعها والهياكل المكلفة بالرقابة.
- التعريف بالرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة وتبيين أنواعها.
- تحديد الهياكل المكلفة بالرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة.
- استخراج حدود وعوائق الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات لتحسين فعالية الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر.

الإشكالية الرئيسية

من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية البحث الرئيسية الموالية:

كيف تتم عملية الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من طرف الهيئات المكلفة و ما هي إجراءات المراقب المالي لرقابته على تنفيذ النفقات لولاية برج بوعريريج؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:
- كيف يتم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ومن يقوم بالرقابة على تنفيذها؟
- من يقوم بالرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة ؟
- ما هو الهدف من الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة ؟
- كيف تتم الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة من طرف المراقب المالي لولاية برج بوعريريج؟

فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الفرضية الرئيسية الموالية:

- تقوم الهيئات المكلفة بالرقابة القبلية بعدة إجراءات قبل المصادقة على تنفيذ الميزانية، وتتمثل هذه الهيئات في المراقب المالي والمحاسب العمومي ولجان الصفقات، بحيث يقوم المراقب المالي لولاية برج بوعريريج بإجراءات رقابية قبل وضعه التأشيرة على بطاقة الالتزام.

وللإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات الفرعية الموالية:
- وجود أجهزة تقوم بإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وتوجد هيئات تتكلف بالرقابة على تنفيذها.
- تمارس الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة من طرف هيئات مستقلة.
- تهدف الرقابة القبلية إلى ضمان إنفاق المال العام في الأوجه المخصص لها فقط.
- يقوم المراقب المالي بعدة إجراءات قبل وضع التأشيرة على بطاقة الالتزام بالنفقات.

المنهج المتبع

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة، يتم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ويتم المزج بين ما هو نظري وما هو تطبيقي قصد تحليل الموضوع تحليلا دقيقا.

تقسيم العمل

من أجل دراسة موضوع الرقابة القبية على تنفيذ الميزانية العامة، تم طرح الأفكار بشكل متسلسل وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، ويتم عرض مفهوم الميزانية العامة في المبحث الأول، وكذا إعداد واعتماد وتنفيذ الميزانية العامة في المبحث ثاني، وكذلك الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في المبحث الثالث. أما الفصل الثاني والذي يعتبر جوهرة الإشكالية المطروحة يتم تناول آليات الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، وذلك من خلال التعرض لمدخل الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة في المبحث الأول، وكذا أنواع وآجال

الرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة في المبحث الثاني، وكذلك الهيئات المكلفة بالرقابة القبلية على تنفيذ الميزانية العامة.

ويأتي الفصل الثالث والأخير في الجانب التطبيقي الذي سيتم من خلاله دراسة الرقابة المالية الممارسة من طرف المراقب المالي، وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول نشأة وتنظيم مصلحة الرقابة المالية، أما المبحث الثاني فيتناول رقابة المراقب المالي على تنفيذ النفقات، ويتم في المبحث الثاني تحديد إجراءات المراقب المالي في رقابته على تنفيذ النفقات لولاية برج بوعريريج.